التجربة المصرية والتجارب العالمية الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة تحليل نظرى

أ. سلوى أحمد محمد (*)

مستخلص:

تستهدف الدراسة الحالية التعرف على التجربة المصرية والتجارب العالمية الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة، وما مدى فاعلية التجربة المصرية في هذا المجال؛ وذلك من خلال تحليل نتائج عدد من الدراسات والأبحاث، وتم الاستعانة بمنهج التحليل الثانوي، بالاعتماد على عدد من التقارير والدراسات والبحوث العلمية المستحدثة وارتباطها بموضوع البحث، وتم التوصل لعدة نتائج أهمها، أن التجارب العالمية منها تجارب نجحت في مواجهة مشكلة البطالة وتخفيض نسبتها بصورة كبيرة كالتجربة الأمريكية والتجربة الماليزية؛ وذلك من خلال الخطط والمشروعات التي قامت بها الدولتان لمواجهة مشكلة البطالة، وبالرغم من تزايد نسبة البطالة في مصر إلا أن التجربة المصرية استطاعت القيام ببعض المشروعات الناجحة التي ساعدت على التخفيف من حدة البطالة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: مراجعة كافة القوانين والتشريعات التي تنظم سوق العمل في الدولة وتحديد واجبات كلٍّ من العاملين وأصحاب العمل، وضرورة تلافي النقص الكبير حول المعلومات عن سوق العمل واحتياجات التدريب والتوظيف، التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر كبير في جذب العمالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأفراد، فضلًا عن الاستفادة من التجارب الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة كتجربة الولايات المتحدة والتجربة الماليزية من خلال إنشاء مشروعات كثيفة العمالة، وتشجيع التشغيل الذاتي.

الكلمات المفتاحية: التجربة المصرية، التجارب العالمية، البطالة.

(*) معيدة بقسم علم الاجتماع كلية الاداب جامعة المنيا.

The Egyptian Experience and Successful Global Experiences in Confronting Unemployment Problem.

Abstract:
The current research aims to identify the Egyptian experience and the successful international experiences in confronting the problem of unemployment, and the extent of the effectiveness of the Egyptian experience in confronting unemployment, by analyzing the results of a number of studies and research, and the secondary analytical approach was used, relying on a number of reports, studies and updated scientific research. And its connection to the subject of the research, and several results were reached, the most important of which is that international experiences, including experiments that succeeded in confronting the problem of unemployment and reducing the unemployment rate in it significantly, such as the American experience and the Malaysian experience, through the plans and projects that they carried out to confront the problem of unemployment, and also despite the increasing unemployment rate in Egypt. However, the Egyptian experience was able to carry out some successful projects that helped alleviate the severity of the unemployment problem, and it reached a set of recommendations, the most important of which is reviewing all laws and legislation that regulate the labor market in the country and determining the duties of both workers and employers, the necessity of addressing the great lack of information about The labor market and training and employment needs, expanding the establishment of small and medium enterprises because of their significant impact in attracting labor and employing the largest possible number of individuals, benefiting from successful experiences in confronting the problem of unemployment, such as the United States and the Malaysian experience, through establishing labor-intensive projects, and encouraging self-employment .

Keywords: Egyptian experience, global experiences, unemployment

المقدمة:

تُعد البطالة من المشكلات العالمية التي تعانى منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتتفاوت مستوياتها من دولة إلى أخرى تبعا لمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. كما تُعد بكل صورها أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس مدى اختلال التوازن العام للاقتصاد القومي. وللبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع لأسباب خاصة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة. ومعرفة نوع البطالة مهم جدا؛ لأنه تبعا لذلك نعرف الاسباب وتتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها (البشيرعبد الكريم، ١٤٨،٢٠٠٤).

ومع تسارع وتيرة التنمية والتطور والتحديث في المجتمع وما ينجم عن ذلك من هجرة إلى المدن، بالإضافة إلى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصال والإعلام وتحول هذا العالم إلى قرية صغيرة، كلها عوامل تُسهم في تحقيق رفاهية الإنسان، ولكنها من جهة أخرى تخلق مشكلات اجتماعية لا حصر لها، لعل أهمها مشكلة البطالة التي تعانى منها المجتمعات اليوم بصفة عامة والدول النامية والأقل نموا بصفة خاصة (خالد مسعود، ٢٠١٥م، ٣١٠).

ومصر هي إحدى الدول التي تعانى في الوقت الحاضر من تعطل قطاع كبير من سكانها مما أدى إلى خلق وضع خطير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية دفع بالقيادة السياسية والمهتمين بشئون التنمية إلى العمل على إيجاد حل سريع لمواجهة المشكلة والتخفيف من حدتها. (الجهاز المركزي، ٢٠١٦ م).

وللبطالة في مصر جذور عميقة تعود إلى ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، وذلك نتيجة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم فى ذلك الوقت، والذى أدى إلى تبعية الاقتصاد المصري، ونقص رؤوس الأموال، وانتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، وضعف التصنيع، والاعتماد على تصدير المواد الأولية، وبشكل رئيس محصول القطن، بالإضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة وتدني متوسط دخل الفرد (سعد طه، ٢٠٠٥م-٢٤٧).

ولذلك فإن قضية البطالة تكاد تكون من أهم القضايا التي تتشغل بها الحكومات ورجال التخطيط بل وعامة الناس، فالعثور على فرص عمل مأمونة قد أصبح أملا بعيد المنال لقطاع كبير من الناس وخاصة من الشباب خريجي الجامعات، وربما تكون فرص الإناث أقل بكثير من

الذكور وهو ما يُعطى للمشكلة أهمية كبيرة وأبعادًا عديدة تحتاج إلى وصف وتحليل وتفسير اجتماعي ومجتمعي مناسب (علي عبد الرازق،١٥٩).

وعلي هذا الأساس سارعت مختلف الدول- خاصة الدول النامية- إلى تبني سياسات وآليات فعالة للتخلص من مشكلة البطالة، حيث يكون تطبيق السياسات الفعالة من طرف حكومات هذه الدول هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التصدي لها. (الطيب مزوري، ٢٠١٨م، ٣٧)

إشكالية الدراسة:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم، وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من اثارها، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات المتعطلة في أقل قدر ممكن من الزمن. (تقرير عن البطالة في مصر، ٢٠١٨م، ٢).

فمنذ النصف الثاني من الثمانينات والعديد من دول العالم الغنية منها والفقيرة تعاني من قسوة وخطورة مشكلة البطالة، حيث بلغت مستويات مرتفعة لم تشهدها هذه الدول منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، إذ عجزت الحكومات على السيطرة عليها رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها، بل وتركزها بين الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين (١٥-٣٠) سنة، والذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، حيث تصل معدلات البطالة بينهم إلى ما يقرب من أربعة أمثال معدلات البطالة بين الأكبر سنا، وتتفاوت حدة البطالة من دولة لأخري وفقا لمعدلات التنمية الاقتصادية والتحول التكنولوجي، وحجم الاستثمارات ووفقا لحجم ومعدل نمو السكان، مع ضعف القدرة الاقتصادية على خلق فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني.(زينب محمد،٢٠٠٨، ٧٦)

والبطالة في المجتمع المصري مشكلة قومية بالدرجة الأولي، فهي من أهم وأخطر المشكلات لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فمن الناحية الاقتصادية تُعد البطالة إهدارًا للموارد البشرية التى تمثل أحد عناصر الإنتاج المهمة، ومن الناحية الاجتماعية يؤدي انتشار البطالة إلى مجموعة من التشوهات الاجتماعية تتمثل فى تفشي الفساد والجريمة وأنماط السلوك الاجتماعي غير السوي بين المتعطلين، إلى جانب الآثار النفسية السلبية مع غموض

المستقبل المهنى للشباب وتزايد المتطلبات المادية وعدم القدرة على الوفاء بها. ، كما أن للبطالة أيضا مخاطرها من الناحية السياسية لتأثيرها على الأمن الداخلي للمجتمع. (زينب محمد، ٢٠٠٨م، ٧٧).

لذلك تنتهج الحكومات سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهة البطالة وتفادي أضرارها على كل من الفرد والمجتمع، وبالتالي من الضروري الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، والاطلاع على الأساليب والاستراتيجيات التي اتبعتها في التصدي للبطالةً .(محمود فاروق، ٢٠١٩م، ٢٠٣).

ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفضت فيها معدلات البطالة من(٥.٢%) عام ١٩٨٩إلي ٤% عام٢٠٠١ والمكسيك من ١٢% إلى ٣% في نفس الأعوام السابق ذكرها، وفي كندا من ٧.٦% إلى ٦.٦%، وفي البرازيل من ١٢% إلى ٢.٥%، وفي إنجلترا من ٦.٣إلي ٥.٥%، وفي ألمانيا من ٧.٩إلي ٦%، وفي إيطاليا من ١٢% إلي١٠.٧%، وفي اليونان من١٢% إلى ٩.٩%، وفي سويسرا من ١٥% إلي٢.٧%، وفي الصين من ٣% إلى ٢.١%، وفي الهند من ٥.٣% إلى ٣.٥%، وفي كوريا من ٧.٥% إلى ٤.١%، وفي اندونيسيا من ١٧% إلى ٦%، وفي تركيا من١٥.٥% إلي٦%، وفي اليابان من٢.٥% إلى ٢.٣% في نفس الأعوام (رجب عليوة، ٢٠٠٧م، ١٣١).

وفي ضوء ذلك تتلخص مشكلة الدراسة الراهنة فى تحديد ماهية السياسات والبرامج الناجحة التي اتبعتها التجارب العالمية في مواجهة البطالة، ومدي فاعلية التجربة المصرية في مواجهة البطالة، ويثير ذلك عددًا من التساؤلات:

التساؤل الرئيس: ما الذي قامت به التجربة المصرية والتجارب العالمية في مواجهة مشكلة البطالة؟

التساؤلات الفرعية:

١- ما المشروعات والخطط التي اعتمدت عليها التجارب العالمية والتجربة المصرية في مواجهة مشكلة البطالة؟

٢- ما هي جوانب الاتفاق والاختلاف بين التجربة المصرية والتجارب العالمية في مواجهة مشكلة البطالة؟

٣- ما هي أكثر المشروعات الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة؟

٤- ما مدى فاعلية التجربة المصرية في مواجهة مشكلة البطالة؟

الأهداف:

الهدف الرئيس: التعرف على أهداف التجربة المصرية والتجارب العالمية في مواجهة مشكلة البطالة.

الأهداف الفرعية:

١- التعرف على المشروعات والخطط التي اعتمدت عليها التجارب العالمية والتجربة المصرية في مواجهة مشكلة البطالة.

٢- التعرف على جوانب الاتفاق والاختلاف بين التجربة المصرية والتجارب العالمية في مواجهة مشكلة البطالة.

٣- التعرف على المشروعات الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة.

٤- التعرف على مدى فاعلية التجربة المصرية في مواجهة مشكلة البطالة.

٥- الوصول إلى مجموعة من النتائج التي قد تفيد صانعي القرار في حل مشكلة البطالة.

أهمية الدراسة:

- التعرف على الآليات والتجارب التي استخدمت لمواجهة البطالة لبعض النماذج العالمية والتي أثبتت نجاحا ملحوظا في التصدي لمشكلة البطالة، معتمدة في ذلك على البرامج والآليات المختلفة.

- التعرف على المشروعات والآليات المستخدمة في التجربة المصرية لمواجهة مشكلة البطالة وإلي أي مدى نجحت التجربة المصرية في مواجهة البطالة.

- الإفادة من خبرات التجارب العالمية الناجحة فى مواجهة مشكلة البطالة.

منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على اتباع الإطار العلمي، واعتمدت على منهج التحليل الثانوي، من خلال تحليل عدد من التقارير والدراسات والبحوث العلمية الحديثة المرتبطة بموضوع الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف الظاهرة وشرحها، وتحديد خصائصها، وتحليل

وتفسير وربط البيانات، ومقارنتها وتصنيفها، لاستخلاص النتائج والتعميمات، واقتراح الحلول والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تعد قضية البطالة من أهم القضايا التي شغلت اهتمام العديد من الدارسين والباحثين في كافة التخصصات، واحتلت مرتبة متقدمة في خريطة البحث السوسيولوجي، وفيما يلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة:

دراسة مني محي الدين (٢٠١١م): نحو رؤية جديدة لعلاج أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية: استهدفت الدراسة التعرف على أسباب مشكلة البطالة في مصر وطرق مواجهتها في ضوء التجارب الدولية المختلفة، والتعرف على الاستراتيجيات والسياسات التي اتخذتها بعض الدول في مواجهة البطالة وكيفية الاستفادة منها، وكان من بينها: الاعتماد على القطاع الثالث وهو ما قامت به التجربة الأمريكية وهو القطاع المستقل أو التطوعي والذي يدير أنشطة المجتمع المحلي بسلسلة من الخدمات الاجتماعية من رعاية طبية، وتعليم، وبحث علمي، ويعتمد هذا القطاع على تطوع عشرات الآلاف من الشباب الأمريكي لتقديم خدماتهم في المستشفيات والعيادات، وهذا القطاع يساعد على حل مشكلة البطالة وخدمة المجتمع.ومن بينها أيضا بناء المدارس الجديدة والمستشفيات والمصانع والتي من شأنها توفير فرص عمل جديدة وأن يعتمد التقدم لهذه الأعمال على كفاءة وقدرة المتقدمين ولا تعتمد على الوسائط والمحسوبيات.

دراسة رجب حسن(٢٠٠٧م): بطالة المتعلمين في مصر – الأسباب وسبل المواجهة في ضوء بعض التجارب العالمية: سعت الدراسة إلى التعرف على بطالة المتعلمين وأسبابها وكيفية معالجتها في ضوء بعض التجارب العالمية، واتبعت الأسلوب التحليلي، وتوصلت إلى أهم النتائج التي من بينها أن بطالة المتعلمين في مصر ترجع إلى قلة التدريب والخبرات والمهارات عند الخريجين، وبالتالي لا يوجد توافق بين مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة، وبالتالي هناك عدة مقترحات لمواجهة مشكلة البطالة في ضوء بعض التجارب العالمية من بينها الاهتمام بالسياسة التعليمية والتكنولوجية والاهتمام بالتدريب واكتساب المهارات للشباب، وعقد دورات تدريبية لطلاب الجامعات في استخدام برامج الكمبيوتر والإنترنت، والتدريب على العمل الحر كبديل للعمل بالحكومة.

دراسة محمد جميل (٢٠١١م): البطالة في سوريا – أسبابها وسبل معالجتها مع إشارة خاصة إلى التجربة المصرية في مكافحة البطالة: هدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل والبرامج التي قامت بها التجربة المصرية في مكافحة البطالة للاستفادة بها في مواجهة البطالة في سوريا، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن البطالة في سوريا بطالة شبابية، حيث إن معظم المتعطلين عن العمل من بين الفئات العمرية (١٥-٢٩) سنة، كما أن الفئات الأقل تعليما هى أكثر الفئات عُرضة للبطالة، وأن من أهم البرامج المستخدمة في التجربة المصرية هو التوافق بين العرض والطلب على العمل والاستفادة من الموارد المتاحة وأهمها الموارد البشرية، الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتشجيع القطاع الخاص، وتشغيل العمالة غير المنتظمة.

دراسة فادي أحمد (٢٠١٩م): التجربة التنموية المصرية: محددات النجاح والإخفاق-دراسة مقارنة مع التجربة التنموية الماليزية- استهدفت الدراسة التعرف على التجربة المصرية والتجربة الماليزية وعوامل النجاح والإخفاق، والتعرف على الأسباب لتفوق ماليزيا عن مصر في تحقيق التنمية ومواجهة البطالة، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه النموذج التنموي في كلتا الدولتين واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن أهم سبل النجاح في التجربة الماليزية حسن استخدام الموارد البشرية بدرجة تفوق التجربة المصرية.

دراسة خطاب الهروشي (٢٠١٨م): قياس وتحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة. تحددت أهداف الدراسة في التعرف على الاقتصاد الماليزي، وأهم مؤشرات سوق العمل، والتعرف على آثار البطالة ومسبباتها، وأهداف وأنواع سياسة التشغيل، ومدي نجاح التجربة الماليزية في مواجهة مشكلة البطالة، واستخدم الباحث تحليل التباين، وأكدت نتائج الدراسة أن التجربة الماليزية نجحت في رفع معدل التشغيل وتقليل نسبة البطالة.

دراسة أحمد أبو حسين (٢٠١٥م): اختلالات سوق العمل وانتشار ظاهرة البطالة-تحليل لبعض التجارب والمعالجات الناجحة، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات المتبعة في بعض الدول التي نجحت في علاج مشكلة البطالة واتخذت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن أهم عوامل النجاح في بعض الدول الارتقاء بالتعليم العالي والتقني والتدريب المهني والاهتمام بالمشروعات الصغيرة، وتأسيس صندوق تنمية المشروعات، وتنظيم القوانين والتشريعات التي تنظم سوق العمل.

دراسة مروة أحمد (٢٠٢٠م): فاعلية برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مواجهة مشكلة البطالة بسوهاج: هدفت الدراسة إلى تحديد دور البرامج التى يقدمها الجهاز في التشغيل وخلق فرص العمل، وأجريت الدراسة في محافظة سوهاج متبعة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: إن برامج تنمية المشروعات الصغيرة ساعدت في التخفيف من مشكلة البطالة وساعدت على تغيير وضع الأفراد والأسر للأفضل بعد تنفيذ مشروعاتهم.

دراسة مشيب بن غرامة (٢٠١١م): العمل الحر في مواجهة ظاهرة البطالة: دراسة اجتماعية تحليلية في ضوء بعض التجارب المحلية والعالمية بالمغرب: تناولت الدراسة مشكلة البطالة من حيث أسبابها وحجمها والنتائج المترتبة عليها، والتعرف على دور المشروعات الصغيرة والعمل الحر في مواجهتها، والتعرف على تجارب الدول المتقدمة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والعمل الحر، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن المشروعات الصغيرة والعمل الحرلهم دور كبير في التخفيف من البطالة وتحقيق التنمية، وأفرزت التجارب الدولية العديد من البرامج الناجحة في تلبية متطلبات تشغيل الشباب من خلال عدة آليات منها (تدريب المبادرين–دعم وتيسير وتأسيس المشروعات الصغيرة– إيجاد آليات للشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وعلي الرغم من ذلك هناك بعض المعوقات من بينها عدم كفاية التمويل اللازم لتوفير المعدات اللازمة ومستلزمات التشغيل بصفة دورية، نقص الخبرة والتدريب وصعوبات التسويق والعوائق الإدارية.

دراسة هبة الله سمير(٢٠١٧م): دور الاستثمارات البينية العربية في مواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي: أجريت الدراسة بالمغرب واستهدفت الكشف عن أثر الاستثمارات البينية على البطالة في الدول العربية وأهم المعوقات، وكيف تُسهم فى تخفيف حدة مشكلة البطالة، وتوصلت إلى نتائج أهمها أنه على الرغم من نجاح الاستثمارات البينية في التخفيف من ظاهرة البطالة إلا أن هناك عدة معوقات واجهتها وهي: عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة عن متطلبات السوق من حيث نوعية الأعمال والوظائف والمستوي التعليمي والتخصصات المستقبلية المتوقعة، بل إنه عند وضع التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل لا تراعي مسألة التكامل بين المؤسسات التعليمية وقطاع الخدمة المدنية والخاص، مما يخلق الكثير من الفجوات بين المؤسسات التعليمية من جهة وبين سوق العمل المطالب بحل مشكلة القوي العاملة من جهة أخري. كذلك فان أسواق العمل العربية تعانى من النواقص التي تتمثل في انحراف هذه الأسواق

وابتعادها عن شروط ومواصفات النموذج النظري للسوق والذي نعني به سوق المنافسة لعنصر العمل وقلة التخصص فضلا عن ثبات الأجور وعدم مرونتها.

دراسة عبير فرحات (٢٠٠٤م): دور القطاع الخاص والصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر، استهدفت الدراسة التعرف على أسباب البطالة في المجتمع المصري وكيفية مواجهتها، ودور القطاع الخاص والصناعي في ذلك، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن القطاع الصناعي لعب دورا مهما في استيعاب العمالة المصرية، وتشغيل عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل، وكان هناك العقبات المتمثلة في عدم وجود عمالة ماهرة متدربة.

دراسة أحمد محي(٢٠١٧م): العوامل السوسيوثقافية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل السوسيوثقافية على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في مجتمعنا المصري، والتعرف على الاستراتيجيات التي أقَرت لتشغيل الشباب في مختلف هذه الخطط، وذلك من خلال رؤية تحليلية لتجارب عالمية، وقد كشفت الدراسة عن عدة نتائج أهمها تأثير العوامل السوسيوثقافية على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب، حيث تبين وجود مجموعة من هذه العوامل المرتبطة بالتشغيل التي يركن إليها فكر الشباب عينة الدراسة، والتي تحكم تفضيلاتهم عند البحث عن فرص العمل المختلفة، والتي اهتمت بها الدول في الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب، وجاءت هذه العوامل مرتبة حسب أهميتها لدي الشباب وهي، **تفضيل فرص العمل التي تُعطي الإحساس بالإنجاز، تفضيل فرص العمل التي تلائم التخصص الدراسي، تفضيل فرص العمل الحر**، وظهر ذلك من خلال الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب والتحديث المستمر لورش عمل مرتبطة بالتشغيل تعمل كبرامج مساعدة على تسهيل إدماج الشباب في الحياة العملية.

التعقيب:

من خلال هذا العرض للدراسات السابقة نلحظ أنها ركزت على أسباب مشكلة البطالة والطرق التي استخدمتها التجارب الدولية لمواجهة ومعالجة البطالة، وهذا ما تدور حوله الدراسة الراهنة. وتناولت كل دراسة جانبًا معينا من الطرق والبرامج التي استخدمت لمواجهة مشكلة البطالة في ضوء التجارب العالمية، كدراسة مني محي (٢٠١١م) ودراسة رجب عليوة (٢٠٠٧م)، وتنوعت المجالات الجغرافية كدراسة محمد جميل (٢٠١١م) التى تناولت البطالة فى سوريا ومقارنتها بالتجربة المصرية، ودراسات تناولت البطالة في ماليزيا ومدي نجاح التجربة الماليزية

في مواجهة البطالة كدراسة خطاب الهروشي (٢٠١٨م)، ودراسات تناولت بعض الخطط والمشروعات التي قامت بها التجارب العالمية لمواجهة البطالة كدراسة أحمد أبو لسين(٢٠١٥م) ودراسة مروة أحمد(٢٠٢٠م) واحمد محي(٢٠١٧م) وهبة سمير(٢٠١٧م) ودراسة عبير فرحات(٢٠٠٤م)، كما توصلت الدراسات السابقة إلى عدة نتائج وضحت من خلالها أوجه النجاح والفشل في كل تجربة من التجارب العالمية لمواجهة مشكلة البطالة، ولكن تميزت الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة، في إنها ركزت على دور النماذج الناجحة للتجارب الدولية في مواجهة مشكلة البطالة والتجربة المصرية ودورها في مواجهة البطالة؛ وذلك من خلال التعرف على ما قامت به التجارب العالمية الناجحة في مواجهة البطالة وأوجه التشابه والاختلاف بين هذه التجارب العالمية والتجربة المصرية، ومدي فاعلية التجربة المصرية في مواجهة مشكلة البطالة والتعرف على الأدوار والمشروعات التي قامت بها للتخفيف من حدة البطالة، وهذا البعد لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل كافٍ.

-عرض نماذج لبعض التجارب العالمية الناجحة لمواجهة مشكلة البطالة.

اختار الباحث عرض "التجربة الأمريكية" و"التجربة الماليزية" كنماذج لبعض التجارب الناجحة، وكان لهذا الاختيار مبررات عدة من بينها:

- إشادة العديد من الأدبيات بنجاح "التجربة الأمريكية" في مواجهة البطالة، وكونها أنموذجًا لدولة متقدمة يمكن الاستفادة بها فى المجتمع المصري.
- تمتلك الولايات المتحدة اقتصادا رأسماليا يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة والإنتاجية العالية.
- وضعت الولايات المتحدة نظاما تعليميا إلى حد كبير –أكثر النظم التعليمية تميزا في العالم.
- تعد الولايات المتحدة من دول العالم الأقل انخفاضا لمعدلات البطالة، وهذا الأمر يدفعنا إلى التعرف على الخطط التي اتبعتها لمواجهة مشكلة البطالة.
- كما تعد الولايات المتحدة أول دولة في العالم طبقت التخطيط الإستراتيجي، وأول دولة درست ذلك الفرع من المعرفة في الجامعات الأمريكية.
- كذلك فإن التجربة الماليزية تعد من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة، والدول العربية خاصة.

- تعد ماليزيا من أكثر الدول التي نري بها مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساس على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية، حيث حققت خلال العقود الأربعة قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية والبشرية أيضا.
- حققت ماليزيا تقدما ملحوظا في ميادين معالجة الفقر والبطالة، وكذلك في مجال التصنيع والصادرات الصناعية.

أولا–التجربة الأمريكية:

شهد الاقتصاد العالمي إنكماشا كبيرا عقب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م، حيث حدث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، كما انخفضت معدلات التجارة العالمية إلى ٢.٨ ، –١٠.٧، ٧ في أعوام ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م على الترتيب مقابل٧.٢% عام ٢٠٠٧م، ويعد ذلك أكبر هبوط في التجارة العالمية منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين، كما هبط أيضا الإنتاج الصناعي العالمي في عام ٢٠٠٩م إلى ٥٢% من الناتج العالمي مقابل ٦٥% من إجمالي الناتج عام٢٠٠٧، وارتكز هبوط الإنتاج في التجارة العالمية الصناعي بالولايات المتحدة في مجال إنتاج السلع الاستثمارية والمعمرة، مما أدي إلى قيام الشركات الصناعية الكبري بالاستغناء عن عدد كبير من العمالة لديها عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، كما قامت المؤسسات المالية والبنوك التي تعثرت عقب الأزمة المالية بعمل هيكلة جديدة لأنشتطتها واستغنت أيضا عن بعض العمالة وتفاقمت مشكلة البطالة بالولايات المتحدة كالتالي: كانت معدلات البطالة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتي ٢٠٠٤ حيث بلغت ٤، ٤.٧، ٥.٨، ٦، ٥.٥% على الترتيب، ثم أنخفضت معدلات البطالة في عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ إلى ٤.٦% خلال العامين مقابل ٥.١% عام٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٨ انخفض معدل نمو الناتج المحلي، وارتفعت معدلات البطالة إلى ٥.٨، ٩.٣، ٩.٦، ٨.٩، ٨.١% في أعوام ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م على الترتيب ، ثم انخفضت إلى ٤,٨٦% عام٢٠١٦م. (أحمد مصطفي عبد الدايم، ٢٠١٣م، ٣١٦). ولمواجهة البطالة المتزايدة تركزت جهود الدولة على العناصر التالية:

-الشباب:

يُعد الشباب في "الولايات المتحدة الأمريكية" أهم مورد بشري على الإطلاق، ليس فقط لأنهم يعكسون آمال وطموحات المجتمع الأمريكي، وأحلام المستقبل كحال الشباب في كل المجتمعات الإنسانية، بل أيضا لأنهم يعكسون الكثير من المعتقدات والقيم والمثل العليا، ولهم دور كبير في إحداث تغييرات عميقة وعديدة على مستويات مختلفة الديموجرافية، وثقافية واقتصادية، وتكنولوجية، وتعليمية؛ لذا كان هناك اهتمام كبير بهم، حيث يعد إدماج الاتجاهات الحديثة والأفكار الجديدة فكريا وثقافيا التي يركن إليها فكر الشباب عند الحديث عن أي اتجاه لتنمية الشباب الأمريكي أمر له بالغ الأثر على الاقتصاد الأمريكي، وتلعب ثقافة الشباب دورا مهمًّا في تشكيل هويتهم، وتوضيح كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض، ويتدرب الشباب الأمريكي على تعلم مختلف الصناعات التي يحتاجها سوق العمل الأمريكي، فالتدريب والتعلم بالنسبة لقطاع عريض من الشباب الأمريكي يكون بمثابة الآلية الأساسية لاكتساب العديد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل من: مرونة، العمل الفريقى، اكتساب الثقة، الإتقان في العمل، تحمل المسئولية، كما يحرص الشباب على التعلم والتدرب على مختلف تكنولوجيات القرن ال(٢١) لمواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة والمتطورة.(Christopher R. Edginton et al, 2005, 1:8)). ويحرص الملايين من الشباب الأمريكي على المشاركة في العديد من الأنشطة التي يكون لها بالغ الأثر على تغيير حياتهم، وطريقة تفكيرهم ، مثل الانضمام إلى مختلف البرامج الرياضية، والجماعات الدينية، وبرامج تدريبية ما بعد المدرسة، وخدمات مجتمعية تطوعية..الخ. (U.S .Department of Labor,2013, 2)

-المشروعات الصغيرة:

تعد المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية عمادا أساسيا تقوم عليه ركائز الاقتصاد؛ وذلك باعتبارها محركا لمسار النمو الاقتصادي الأمريكي القومى، حيث يظهر ذلك من خلال تشكيل عدد من المشروعات داخل الولايات المتحدة الأمريكية من مشروعات صغيرة تشتمل على عدد من الموظفين يتراوح بين خمسة موظفين فأقل، هذا وتعمل المشروعات الصغيرة على دعم العديد من المجالات المهنية كالمقاولات، والمطاعم، والشركات التي تقدم خدماتها القانونية، وخدمات النقل وغيرها من المشروعات الأخري.(United States Census Bureau,2021,). وقد قامت الدولة بتعيين إدارة تختص بشؤون المشروعات الصغيرة، وتحديد ما تقدمه من خدمات

على شكل برامج تمويلية لكافة المشروعات الصغيرة (U.S.Small Business Administration,2021)) تتمثل فى:

- القروض: تقوم الإدارة بمنح القروض التي تُساعد القائمين على أعمال المشروعات الصغيرة لكي يتمكنوا من التوسع فى نطاق أعمالهم التجارية.
- رأس مال الاستثمار: تساعد الإدارة القائمين على أعمال المشروعات الصغيرة لكي يتمكنوا من إيجاد جهة استثمارية مناسبة.
- إعانات الطوارئ:- تعمل الإدارة على تخصيص مجموعة من الإعانات المالية في حالات الكوارث والأزمات على هيئة قروض ممنوحة بفوائد قليلة.
- تقوم الإدارة بتوفير سندات الضمان للمشروعات لحمايتها.
- المنح: تقوم الإدارة بتوفير المنح المادية الحكومية التي من شأنها أن تعمل على تشجيع المشروعات على القيام بمهام البحث والتطوير العلمي.

وأكد دينيسينكو وآخرون (Denysenko, Melnyk, Shatskaya, & Budiakova, 2019. P.56) على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توفير كامل الدعم للمشروعات الصغيرة، وذلك من خلال ما يتم تقديمه من أنشطة متعددة ذات صلة، وبناء على إسهامات جهات عديدة مثل مجلس النواب الأمريكي، ومركز المشروعات الصغيرة التابع لوزارة التجارة، وكافة البرامج التي تدعم المشروعات الصغيرة والتي تتبع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى كالغرف التجارية، وهيئات الدعم الحكومية الخاصة، والمؤسسات التجارية التعاونية، وإدارة المشروعات الصغيرة التي تم إنشاؤها عام ١٩٥٣م كوسيلة لدعم وحماية مصالح المشروعات والشركات الصغيرة.

إلى جانب اعتماد الإدارة الأمريكية **نظام الرعاية الاجتماعية**، الذى يقضى بصرف معاش شهري كل مواطن أمريكي عندما يتقاعد عند بلوغه سن٦٤.٥عاما.

وتوجد بالولايات المتحدة برامج عديدة ومتنوعة لمواجهة البطالة، ومساعدة محدودي الدخل والمحتاجين والعاطلين عن العمل، وهذه البرامج متاحة للجميع دون أية تفرقة، حيث إنها تقوم على أسس محددة، ومن بينها: (محمود فاروق،٢٠١٩م):

١- برنامج (طوابع طعام غذاء)، كتوزيع طوابع الغذاء على الاسر المحتاجة والفقيرة

٢- برنامج الرئيس الأمريكي الأسبق، وهو منحة أو هبة تقدم للشباب محدودي الدخل أو العاطلين كمنحة للتعليم والتدريب، والهدف منها إدخال الشباب إلى سوق العمل، وتزويدهم بخبرة العمل في المشروعات المجتمعية، ومن ثم حل مشكلة البطالة بين الشباب.

٣- برنامج (إدخال التعليم الخدمي في مجالات تعليمية كثيرة مثل الهندسة المعمارية وطب الأسنان والفنون التطبيقية وغيرها)، وهذا النوع من التعليم يكسب الطلاب مهارات ومعارف وخبرات في علاج مشاكل خدمة البيئة ، وإعطاء فرصة للطلاب للتعرف على الأعمال المتاحة في المجتمع وممارستها، والتعود عليها، وهذا النوع من التعليم يُسهم في علاج مشكلة البطالة من خلال حل مشاكل كثيرة من مشاكل التوظيف، وسهولة الحصول على فرصة عمل خاصة الحاصلين على هذا النوع من التعليم.

٤- برنامج الأعمال الإدارية والإرشاد العلمي والأكاديمي: وهذه البرامج تقوم بها بعض الجامعات الأمريكية، حيث تقوم هذه الجامعات بتوفير أعمال للدارسين بعد سنتين أو ثلاث للالتحاق بها، وتكون هذه الأعمال ضمن أهدافها، وتساعدهم على الإعداد لسوق العمل، وإكساب الطلاب مهارات التسويق مثل الأعمال الإدارية، وإكسابهم الخبرات الثقافية والعلمية، وربط التعليم بالعمل، وتشغيل الشباب للقضاء على مشكلة البطالة.

ثانيا: التجربة الماليزية:

لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة حتي عام (١٩٦٣م) إذ شهدت السنوات الأولى من الاستقلال نزاعا مع إندونيسيا، كما خرجت سنغافورا من هذا التوحيد عام (١٩٦٥م)، وشهدت صراعات وأعمال شغب عرقية، وكان الاقتصاد الماليزي بسيطا للغاية، إذ اكُتُشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عندما استحوذت بريطانيا على الأراضي الزراعية الماليزية، وبدأوا زراعة شجر المطاط والنخيل، ومع مرور الزمن أصبحت ماليزيا تُصدر الصناعات القائمة على هذه المنتجات، ومع سير البلد نحو الاستقلال بدأت الخطة الخمسية الأولى عام(١٩٥٦م) بعد أن جاءت أول حكومة وطنية لتحكم ماليزيا (ماجدولين حسين، ٢٠١٧، ١٤)

وفي السبعينيات بدأت ماليزيا السير على النهج الاقتصادى للنمور الآسيوية، وألزمت نفسها بضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير، خاصة مع وجود حكومة وطنية وقيادات مؤمنة بالتغيير، وفى سبعينيات القرن العشرين نجحت ماليزيا في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة، وبعد أن كان أكثر من نصف سكانها يقعون تحت خط الفقر، ويعتمدون على إنتاج السلع الأولية وخاصة (المطاط والقصدير ونخيل الزيت)، فما لبثت إلى أن تحولت إلى واحدة من الدول الصناعية والتي تتمتع بالنمو الاقتصادي والاستقرار السياسى أيضا. (ماجدولين حسين، ٢٠١٧م، ٣١).

فالتحول الاقتصادي في ماليزيا مر بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، **المرحلة الأولي الخطة الخمسية الأولى** ١٩٥٧م-١٩٦٩م، والتي اعتمدت على السلع الأولية البدائية، المرحلة الثانية الخطة الخمسية الثانية١٩٧٠م-١٩٩٠م، حيث بدأت التصنيع وبدأت تتفوق في جميع السلع في هيكل الصادرات الماليزية، المرحلة الثالثة **الخطة الخمسية الثالثة** وبدأت من عام ١٩٩١م، والتي استهدفت تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة، يكون الاعتماد الاساسي فيها على التصنيع. (أحمد أمين عثمان، ٢٠٢٠م، ٦٢٨)

وحققت ماليزيا نجاحا منقطع النظير في مجال تشغيل الشباب، ومحاربة البطالة، بعد أن تحولت من بلد يعتمد على السلع الأولية البدائية، إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات صناعية كثيفة المعرفة، وكثيفة رأس المال، معتمدة في ذلك على التخطيط الاستراتيجي، وآليات الفكر الاستراتيجي الطموحة، حيث أشارت إلى أن معدل البطالة لعام ٢٠١٥م إلى نحو ٢.٩%. (Economic Planning Unit, 2015, 1-5) وهى نسبة شبة معدومة.

وهناك العديد من الخطط التي اعتمدت عليها ماليزيا لتشغيل الشباب وخفض معدلات البطالة فيها، ومن أهمها:

استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة أن تصنع أنموذجا في مواجهة البطالة عن طريق البرامج والسياسات التالية:

١-سياسات تشغلية وتتمثل في:

- الحوافز المقدمة لأصحاب الأعمال والتي تساعدهم على ابقاء العاملين في وظائفهم، وإتاحة وظائف جديدة.

- وضع أنظمة قومية للتدريب المهني مثل برنامج قومى لإعادة تدريب العمالة

- التوسع في برامج الأشغال العامة، وساعدت هذه البرامج العديد من العمال العاطلين في الحصول على فرصة عمل.
- أنشأت ماليزيا قاعدة خاصة بتسجيل العاطلين، وتوزيعهم الجغرافي، ومؤهلاتهم، كما أنشأت معارض للتشغيل.
- توفيرالعديد من فرص العمل للشباب من خلال إقامة المشروعات الكبري، وجلب الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على الزراعة والصناعة معا.
- تعديل المناهج التعليمية الماليزية، بحيث يتم بناء طلاب وعاملين قادرين على مواكبة التقدم.
- تُعد السياسات النشطة عنصرا أساسيا في مكافحة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، وتتمثل في التدريب، وخلق فرص العمل، وتوفير إعانات التوظيف والتعيين.(محمود فاروق غراب، ٢٠١٩م).
- استفادت ماليزيا من الانفتاح على الخارج عبر اندماجها في العولمة الاقتصادية مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، مما أدي إلى تحولها من دولة تعتمد بشكل أساس على الزراعة إلى دولة مصدرة للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية، وساعد ذلك على زيادة التصنيع، وزيادة فرص العمل، وإنشاء الصناعات الحديثة ونمو الدخل، وزيادة الإنتاج، وتطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة (أحمد أمين عثمان، ٢٠٢٠م، ٦٢١)
- اتبعت ماليزيا سياسة نقدية توسعية تمثلت في تخفيض سعر الفائدة على الإقراض والإيداع، حيث انخفض سعر الفائدة على الإقراض من (٧.٦%)عام ٢٠٠٠م حتي وصل إلى حدود (٤%) عام عام ٢٠٢٠م؛ وذلك من أجل تشجيع الاستثماروامواجهة البطالة. (علي محمد سعيد، ٢٠٢٢م، ٤١٢)

-التنمية البشرية:

ركزت ماليزيا على الاهتمام بالعنصر البشري ورفع مهاراته في مجال التقنيات العالية مثل: التصميم والتطوير والبحث العلمي، والصناعات ذات الكثافة في رأس المال، وتطوير قطاع الخدمات بشكل كبير رغم تحويله في أغلبه إلى القطاع الخاص، كما اهتمت بتحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان سواء الأصليين أو المهاجرين الذين ترحب السلطات

بتوطينهم، وتمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمي منهم، مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.(أحمد سواهلية، ٢٠١٨م، ١٨١)

- التدريب:

ونظرا لزيادة تركيز الحكومة الماليزية على الصناعات كثيفة المعرفة، مثل صناعات الكمبيوتر، والإلكترونيات، والبرمجيات..الخ، فقد لجأت الحكومة إلى تعزيز قدرات الشباب المهارية لمواكبة متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال " استراتيجية التدريب وسياسات الموارد البشرية (Human Resources policy Division,2006, 10)

٢-سياسات اجتماعية:

وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر؛ وذلك باتباع استراتيجية حيث لا تخفي علينا العلاقة الوطيدة بين الفقر والبطالة، فخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية مُتقدمة يسهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أن تحقق هذه النجاحات لولا وضع أسس من شأنها معالجة كل ما يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وأهمها علاج مشكلة البطالة والفقر معا، ومن بين هذه السياسات: (سحر أحمد حسن، ٢٠١٥م، ٤٨)

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا ومنح الإعانات المالية:**

يقدم هذا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وإنشاء العديد من المساكن لهم بتكلفة قليلة وتقديم خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء، كما قامت الحكومة الماليزية بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية لكل من يعول أسرة وهو غير قادر على العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- **تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التميز والفوارق الاجتماعية:**

وذلك بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن أن يستثمرون هذه الأموال في شراء الأسهم، كما أسست الحكومة

صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية، كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء. (أحمد سواهلية، ٢٠١٨م، ١٧٠)

٣-سياسات اقتصادية:

- اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمي بمناطق النمو الاقتصادي.
- اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات، ففى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٣م ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة٥٠%.
- النمو والتحديث والتصنيع ، وتم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت ماليزيا شركة تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.
- تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة عشر سنوات.
- اتخذت الحكومة الماليزية عدة إجراءات ساعدت على نجاح تجربتها التنموية، حيث رفضت أن تنافس السلع التي يُنتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها نحو ٢ مليون دولار يسمح لها باستخدام خمسة أجانب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة، لإتاحة فرصة أكبر لتشغيل العمالة الوطنية.
- الاعتماد على القطاع العام والتوجه نحو التصدير، حيث بدأ التركيز على الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة المكونات الإلكترونية، مما ترتب عليها خفض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع الماليزي. (سحر أحمد حسن، ٢٠١٥م، ٥٠)

ثالثا- التجربة المصرية:

ارتفعت معدلات البطالة في مصر في السبعينات حيث بلغت ١٣.٣% عام ١٩٧٧م، ثم إستمرت في الارتفاع بعد ذلك حتي وصلت إلى ٦.٩%عام ١٩٨٩م، ومع بداية الألفية الجديدة

ارتفعت إلى ٩% عام٢٠٠٠م، ١٠% عام٢٠٠٤م، ويُمكن إرجاع أسباب ارتفاع معدلات البطالة إلى أسباب عديدة من ضمنها، ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية في السبعينات وأحداث الخليج في الثمانينيات، واتباع مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي وما تبعها من إجراءت انكماشية في التسعينيات وزيادة معدل النمو السكاني خصوصا في الألفية الجديدة مع ضعف نظم التعليم والتدريب، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٨,٩% عام ٢٠١٠م، وبعد عام٢٠١١م عاودت الإرتفاع حيث بلغت ١٣,٢% عام ٢٠١٣م، ثم حدث إنخفاض إلى ١١,٩% عام ٢٠١٧م، وذلك بفضل المشروعات القومية الجدية وتزايد الانفاق الاستثماري وحجم الاستثمارات المحلية وبدايات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما وفر كثيرا من فرص العمل.(فاروق فتحي السيد، ٢٠١٨م، ١٧٠)

فقد تعرض الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات للعديد من المشكلات التي جعلته مضطرا إلى إدخال الكثير من التعديلات على السياسات الاقتصادية، وبوجه خاص السياسات النقدية، والمالية، حيث تم إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية من خلال تبني مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٢م. فمن خلال سياسات الإصلاح الانكماشية تم تحرير أسعار الفائدة في محاولة لخفض معدلات التضخم، والعمل على جذب المدخرات وتوظيفها بكفاءة، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة، ولعب الجهاز المصرفي دورا حيويا في تشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى الإسهامات المباشرة في العديد من المشاريع الاستثمارية؛ وذلك بما يتفق مع برامج التنمية التي اعتمدت بشكل كبير على القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وتبنت مصر أيضا سياسات مالية انكماشية؛ بهدف خفض عجز الموازنة العامة، عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، ومحاولة زيادة الإيرادات العامة. وسعت تلك السياسات إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال الحد من دور الدولة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وإصلاح، وخصخصة القطاع العام؛ وذلك لأن القطاع العام لعب دورا مؤثرا في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وتبنت الحكومة المصرية برنامجا موسعا لخصخصة شركات القطاع العام؛ للإسهام في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، غير أنها من ناحية أخرى انعكست سلبا على معدلات التشغيل وأدت إلى زيادة معدلات البطالة. (محمود فاروق محمد غراب،٢٠١٩م، ٢١٤).

فقد أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة وما يصاحبها من آثار اجتماعية، بحيث أصبح يلازم برامج التثبيت سياسات تخفف من حدتها؛ ذلك أن هذه الانعكاسات السلبية يترتب عليها زيادة في حدة التوترات الاجتماعية مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يؤثر سلبا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لذلك كانت سياسات الحماية الاجتماعية والتى تهدف إلى تخفيف الآثار السلبية لبرامج التثبيت النقدى، وتم أيضا إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩١م بغرض إيجاد فرص عمل لمحدودى الدخل وتحسين أحوالهم عن طريق إنشاء مشروعات متوسطة وصغيرة مدرة للدخل (محمود فاروق محمد غراب،٢٠١٩م، ٢١٧)

فبرنامج الإصلاح الاقتصادي والضبط الهيكلي، رغم نجاحه في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في جانبه النقدي والمالي، إلا أنه أدي إلى زيادة أعداد البطالة وخاصة القادمين الجدد إلى سوق العمل، إلى جانب برنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام، حيث أدي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة العمالة في شركات قطاع الأعمال العام وتم تنفيذ برامج للاستغناء عن العاملين من خلال سياسة المعاش المبكر، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات العامة للدولة في هذا القطاع، وبالتالي انخفاض فرص العمل.

إلى جانب ما سبق هناك مجموعة أخري من الأسباب وراء ظاهرة البطالة بمصر وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، تتمثل فيما يلي: (سحر أحمد، ٢٠١٥م، ٤٠-٤١)

- الركود الاقتصادي خلال التسعينيات وما بعدها، حيث أدي هذا الركود إلى خفض الناتج وزيادة البطالة.
- انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية.
- عدم مرونة سوق العمل، وانخفاض معدلات التصدير ومستوي الجودة.
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير قدر كاف من فرص العمل؛ وذلك بسبب الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض معدلات البحوث والتطوير اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات، حيث يصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في مصر أقل من ١% من الناتج المحلي مقارنة بنسبة ٣% من الناتج المحلي بالدول المتقدمة.

- استمرار عجز الموازنة وتفاقم الدين الداخلي، وهذا ما أثر على قدرة الدولة على تقديم الإعانات للمتعطلين أو دعم القطاعات الصغيرة في الاقتصاد، وعودة العمالة المهاجرة مؤقتا وخاصة في الدول العربية،
- ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق العمل.
- عدم توافر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة، يؤدي إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة مشكلة البطالة، حيث إن البيانات المستخدمة في تحديد معدلات البطالة غير دقيقة وتقوم على البحوث الميدانية بالعينة.

-أهم ما قامت به مصر لمواجهة البطالة:

قدمت جمهورية مصر العربية العديد من الجهود في مجال دعم المشروعات، فقد أشار موقع منصة المشروعات الصغيرة(٢٠٢١م) أن جهاز تنمية المشروعات (الذى حل محل الصندوق الاجتماعى للتنمية) يعمل في إطار متكامل بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة وشركاء التنمية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠م، وتسعي رؤية مصر إلى تحقيق الابتكار وريادة الأعمال، وفتح الطريق أمام الشباب بهدف تحويل أفكارهم إلى مشروعات لها منافع اقتصادية، وتحقق الربح لصاحب المشروع، وتُسهم في تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين، سواء أكان ذلك على شكل منتجات أو خدمات حديثة، ويعمل جهاز تنمية المشروعات بمصر على توفير البيئة الملائمة لتحقيق ذلك الهدف، وتقديم طرق التمويل المختلفة، التي تتناسب مع متطلبات هذه المشروعات التي تعتمد على الابتكار، كما أنه يقدم الدعم الفني والتدريبي والتسويقي والتمويلى، حيث وفر الجهاز تمويلا قدره ٥٠ مليون دولار من خلال التمويل من البنك الدولي للمشروعات الابتكارية والتكنولوجية.(هشام أحمد، ٢٠٢٢م، ٥٧)

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في خلق فرص العمل، وبخاصة لأولئك العمال المنتمين لأسر فقيرة، ولأولئك الذين يفتقدون إلى مصادر الدخل البديلة، وهذه المشروعات تستخدم فنونا إنتاجية غير معقدة، بل وبسيطة نسبيا في كثير من الحالات، فهي تتميزبتثمين قوة العمل؛ وذلك بالنظر إلى حاجتها لاستخدام تكنولوجيا قليلة راس المال، مما يساعد على خلق فرص عمل إضافية تمتص جزءا من البطالة، وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية.(أشرف إبراهيم عطيه ، ٢٠٢١،٣٠م)

كما أولت مصر العديد اهتماما كبيرا بالبرامج التدريبية التي تساعد الشباب على التشغيل والالتحاق بفرص العمل الملائمة لدي الغير(بمصانع، شركات، مؤسسات، سلاسل تجارية.... أو ما شابه) أو العمل الحر وريادة الأعمال (تنفيذ مشروعات رسمية جماعية وفردية)، ويتم ذلك من خلال تنفيذ العديد من البرامج التي تكسب الشباب عددًا من المهارات السلوكية والفنية التي تتعلق بالجودة ومستوي المهارات اللازمة؛ وذلك مع إعطاء الأولوية للمرأة وللفئات المستضعفة (الفقراء– والحاصلين على مستويات متدنية من التعليم وذوي القدرات الخاصة والذين لم يعملوا من قبل في القطاع الرسمي...)؛ وذلك بعد تحديد المتطلبات المجتمعية والوظيفية بالمناطق الجغرافية المستهدفة.(هشام أحمد، ٢٠٢٢م، ٥٨)

وقامت الحكومة المصرية أيضا بإنشاء مجلس للتدريب الصناعي تابع لوزارة الصناعة، حيث يقوم المجلس بالإشراف على عدة مشاريع وبرامج رئيسة، وهذه المشاريع كالتالي: (صفوت صلاح الدين النحاس، ٢٠٠٦م)

- المشروع القومي لمستوى المها ارت، ويستهدف وضع معايير محددة للمها ارت المطلوبة في القطاعات الصناعية.
- مشروع تنمية المهارات، ويستهدف تحديث مهارات ومواصفات العمالة المصرية.
- برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني، ويستهدف إعداد وتطوير(١٢) وحدة شراكة قطاعية لإرساء علاقات بين الصناعات، وموردي الخدمات المهنية على الصعيدين القطاعي والمحلي.
- مركز تدريب التجارة الخارجية، ويعمل على تكوين طبقة جديدة من المصدرين للمساعدة في تطوير أداء تصدير المنتجات المصرية.
- مركز تحديث الصناعة وتنمية الموارد البشرية، ويستهدف تحديث وتطوير المها ارت والمواصفات الخاصة بالقوى العاملة؛ وذلك بواسطة توفير البرامج التدريبية الشاملة التي تستهدف تنمية الوظائف والأنشطة المختلفة داخل إطار المؤسسة الصناعية.
- قام أيضا مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتدشين المرصد المصري للتعليم، والتدريب، والتَّوظيف، ليعمل كنظام معلومات شامل لسوق العمل، بحيث يقوم بحصر الفجوة بين العرض والطلب، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف، بالإضافة إلى إنشاء

قواعد بيانات متعددة المصادر للتعرف على الاحتياجات المستمرة للتوظيف، وربط ذلك بالتعليم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة حول سوق العمل لكل من متخذي القرار، وخاصة القرارت الاستثمارية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وخدمة الباحثين عن العمل والشباب في مراحل التعليم المختلفة.

- **وقامت الحكومة بالعديد من الجهود لتوفير فرص العمل من خلال العديد من الاتجاهات كالتالي.**(محمد جميل عمر، ٢٠١١م، ٧٣ ،٧٤)

- تنفيذ البرامج التدريبية لتنمية مهارات شباب الخريجين.

- دعم القطاع الخاص لإنشاء مشاريع جديدة لتستوعب أعدادًا كبيرة من الطاقات الشبابية.

- دعم المحليات في إقامة المشروعات الخاصة بشباب الخريجين، ونفذت الحكومة مشاريع لصالح الخريجين مثل تمليك أراضٍ زراعية مستصلحة لهم، إلا أن هذا الجهد لم يوفرالقدر الكافي من فرص العمل الذي يوجه الطلب الكلي على العمل.

- إتاحة الفرصة للشباب للحصول على القروض لإقامة المشروعات الصغيرة.

- توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول سواء العربية أو الأوروبية للاستفادة من العمالة المصرية.

- التأثير على جانب العرض؛ وذلك من خلال الحد من معدلات النمو السكاني، عن طريق تنظيم الأسرة ورفع المستوي الصحي، إلا أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت في هذا المجال فإن معدل النمو السكاني مرتفع.

- تطوير خدمات التشغيل ومكاتب التشغيل، و العمل على تشغيل العمالة غير المنظمة.

ومن خلال العرض السابق للتجارب العالمية والتجربة المصرية يمكن استخلاص أوجه التشابه والاختلاف؛ وذلك على النحو التالى:

١-أوجه التشابه بين التجربة المصرية والتجارب العالمية في مواجهة مشكلة البطالة.

- تعد المشروعات الصغيرة من العوامل الرئيسة المهمة لمواجهة البطالة وتنمية الاقتصاد المحلي للدول.

- توفير برامج تمويل حكومية تختص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب.

- تخصيص هيئة لرعاية شئون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- توفير إمكانية تقسيط القروض التي يلجأ لها أصحاب المشروعات الصغيرة من الجهات المعنية بأمر توفير القروض للمشروعات الصغيرة.

٢- أوجه الاختلاف بين التجربة المصرية والتجارب العالمية في مواجهة مشكلة البطالة.

- قدمت مصر العديد من البرامج التدريبية للشباب الراغبين في تنفيذ البرامج التشغيلية (المجتمعات العمرانية الجديدة-مبادرات تشغيل الشباب- الأكاديمية الوطنية للتدريب)

- دعم الإبداع والابتكار في مجال المشروعات الصغيرة في مصر.

يقوم نظام الإدارة الأمريكية على أسس ونظم لرعاية المحتاجين وغيرها تُعرف باسم **(نظام الرعاية الاجتماعية)**، وهذا النظام عبارة عن معاش شهري يحصل عليه كل مواطن أمريكي عندما يتقاعد عند بلوغه سن٦٤.٥عاما في الوقت الحالي، وقد كان في الماضي٥٩.٥عاما.

وتوجد بالولايات المتحدة برامج عديدة ومتنوعة لمواجهة البطالة، ومساعدة محدودي الدخل والمحتاجين والعاطلين عن العمل، وهذه البرامج متاحة للجميع دون أية تفرقة، حيث إنها تقوم على أسس محدودة ومن هذه البرامج:

١- برنامج (طوابع طعام غذاء)، كتوزيع طوابع الغذاء على الاسر المحتاجة والفقيرة.

٢- برنامج الرئيس الأمريكي الأسبق، هذا البرنامج يعد منحة أو هبة تقدم للشباب محدودي الدخل أو العاطلين كمنحة للتعليم والتدريب، والهدف من هذه المنحة هو إدخال الشباب إلى سوق العمل، وتزويدهم بخبرة العمل في المشروعات المجتمعية، ومن ثم حل مشكلة البطالة بين الشباب.

٣- برنامج (إدخال التعليم الخدمي في مجالات تعليمية كثيرة مثل الهندسة المعمارية وطب الأسنان والفنون التطبيقية وغيرها)، وهذا النوع من التعليم يُكسب الطلاب مهارات ومعارف وخبرات في علاج مشاكل خدمة البيئة ، وإعطاء فرصة للطلاب للتعرف على الأعمال المتاحة في المجتمع وممارستها ، والتعود عليها، وهذا النوع من التعليم يُسهم

في علاج مشكلة البطالة من خلال حل مشاكل كثير من مشاكل التوظيف، وسهولة الحصول على فرصة عمل خاصة الحاصلين على هذا النوع من التعليم.

٤- برنامج الأعمال الإدارية والإرشاد العلمي والأكاديمي: وهذه البرامج تقوم بها بعض الجامعات الأمريكية، حيث تقوم هذه الجامعات بتوفير أعمال للدارسين بعد سنتين أو ثلاث للالتحاق بها، وتكون هذه الأعمال ضمن أهدافها، وتساعدهم على الإعداد لسوق العمل، وإكساب الطلاب مهارات التسويق مثل الأعمال الإدارية، وإكسابهم الخبرات الثقافية والعلمية، وربط التعليم بالعمل، وتشغيل الشباب للقضاء على مشكلة البطالة.

أما ماليزيا فقد استطاعت خلال فترة قصيرة أن تصنع أنموذجا رائدا في مواجهة البطالة عن طريق البرامج التالية:

-حوافز التشغيل المقدمة لأصحاب الأعمال والتي تساعد أصحاب الأعمال على إبقاء العاملين في وظائفهم، وإتاحة وظائف جديدة.

- قامت ماليزيا بوضع أنظمة قومية للتدريب المهني مثل: برنامج لإعادة التدريب للعمالة.

- قامت ماليزيا بالتوسع في برامج الاشغال العامة وساعدت هذه البرامج العديد من العمال العاطلين الحاصلين في الحصول على عمل.

- أنشأت ماليزيا قاعدة خاصة بتسجيل العاطلين، وتوزيعهم الجغرافي، ومؤهلاتهم، وبإنشاء معارض للتشغيل.

- تُعد السياسات النشطة عنصرا أساسا في مكافحة البطالة والنمو الاقتصادي، وتتمثل في التدريب، وخلق فرص العمل، وتوفير اعانات التوظيف والتعيين.

- ما مدى فاعلية التجربة المصرية في مواجهة مشكلة البطالة؟

نستخلص من التجربة المصرية بعض السياسات التي قامت بها للتخفيف من حدة البطالة كالتالي:

- مساعدة الخريجين العاطلين عن طريق إمدادهم بالتدريب وتوفير الوظائف لهم من خلال البرامج الآتية.

- برنامج الأشغال العامة ويستهدف إنشاء وتحسين البنية الأساسية في المناطق ذات الدخل المنخفض، كما يهدف إلى خلق فرص عمل مؤقتة ودائمة من خلال الأنشطة المختلفة.

- برنامج تطوير المجتمع الذي يستهدف تعبئة المجتمع المحلي في أنشطة إنتاجية، كما يهدف أيضا إلى إشراك المرأة في التنمية.

- برنامج أنشطة السكان الذي يهدف إلى تخفيض الزيادة السريعة في السكان.

- برنامج تنمية المشروعات الذي يهدف إلى زيادة فرص التوظف، وتوفير فرص مدرة للدخل في قطاع المشروعات الصغيرة عن طريق تشجيع الأعمال الجديدة والتوسع في الأنشطة الموجودة؛ وذلك من خلال إمداد المشروعات الصغيرة، وأصحاب الاعمال بالائتمان، والمعرفة الفنية، والتدريب، والخبرة.

- برنامج التوظيف وإعادة التدريب الذي استهدف العاملين في المشروعات العامة، والخريجين، بغرض الاستجابة لاحتياجات موظفي القطاع العام أثناء إعادة هيكلة الشركات، ومسؤوليته الأساسية هي تقديم مزايا التقاعد المبكر، والتدريب، والتأمين ضد البطالة، والاستشارات المهنية، وتقديم التمويل اللازم لبدء مشروع جديد، كما يهدف أيضا إلى وضع البرامج التي توفر العمل للخريجين الجدد.

- برنامج التطوير المؤسسي ويستهدف زيادة قدرة الحكومة على مراقبة تأثير سياساتها الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد.

- وحدة النوع، وهي وحدة مستقلة تستهدف تهيئة الدور التنموي للصندوق الاجتماعي للتنمية مع تشجيع مشاركة النساء في نفس الوقت .

ولكن على الرغم من الجهود السابقة التي قامت بها مصر لمواجهة البطالة، إلا أن الإصلاحات التي تبنتها مصر لم يكن لها أثر واضح في مواجهة مشكلة البطالة، ولكن هذا لا يعني، أنها لا تؤثر في تخفيف مشكلة البطالة، وإنما وجود بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى التي كان لها تأثير معنوي أكثر، واتضح ذلك في أن محددات البطالة في مصر تختلف عن الدول الآخري من حيث التكوين الاستثماري، ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان وتأثيره كان مختلفا في مصر عن الدول الأخرى.

- بالرغم من الجهود المبذولة لمواجهة البطالة من خطط واجتهادات، إلا أنه لا يوجد بمصر خطة إستراتيجية واحدة، واضحة، محددة ومستقلة لمواجهة مشكلة البطالة.

استخلاصات:

- نجاح بعض التجارب الدولية في مواجهة مشكلة البطالة والعمل على تخفيضها وحلها كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، والتجربة الماليزية من خلال وضع خطط والقيام بسياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة ساعدت على حل مشكلة البطالة.
- قامت التجربة المصرية بعدة مشروعات واستراتيجيات لمواجهة مشكلة البطالة ساعدت على التخفيف من حدة مشكلة البطالة، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة لمواجهة مشكلة البطالة في مصر.
- أدت ندرة المعلومات عن البطالة في مصر، وعدم دقتها وتضاربها إلى صعوبة وضع استراتيجية للتشغيل، مما تسبب في زيادة مشكلة البطالة في مصر وعدم القدرة على حل مشكلة البطالة .
- أنه على الرغم من أن مصر بذلت بعض الجهود والخطط الكثيرة لمواجهة مشكلة البطالة إلا أن هذه الجهود كانت متناثرة، ولم تتم تحت مظلة واضحة لسياسة التشغيل على المستوى القومي، وفي إطار رؤية واضحة، مما تسبب في معاناة أعداد كبيرة من البطالة.

المقترحات:

بناء على التحليل النظري السابق تطرح الدراسة المقترحات التالية:

- الارتقاء بنوعية رأس المال البشري من خلال الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، بهدف توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل، كما ينبغي على النظام التعليمي أن يوفر المهارات العملية المتماشية مع الاستخدام المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل، وأن يتحتم على المدارس الترويج لقيم العمل الذاتي وأهمية امتلاك المشروعات الصغيرة لسد الفجوة بين متطلبات سوق العمل والمهارات التي يتطلبها، وخلق جيل قادر على العمل وليس معتمدا على الدولة في توظيفه.
- إصلاح هيكل السياسات الاقتصادية الكلية لضمان أداء جيد لسوق العمل.

- مراجعة نظام الأجور ووضع حد أدني ملائم للأجر في القطاعين العام والخاص، بحيث يضمن حياة كريمة للعامل ويسد احتياجاته الأساسية.
- مراجعة كافة القوانين والتشريعات التي تُنظم سوق العمل في الدولة وتحديد واجبات كلٍّ من العاملين وأصحاب العمل.
- ضرورة تلاقي النقص الكبير حول المعلومات عن سوق العمل واحتياجات التدريب والتوظيف.
- التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر كبير في جذب العمالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأفراد.
- الاستفادة من التجارب الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة كتجربة الولايات المتحدة والتجربة الماليزية من خلال إنشاء مشروعات كثيفة العمالة ، وتشجيع التشغيل الذاتي.

المراجع

أولا: المراجع العربية.

١-إبراهيم، على عبد الرازق (٢٠١٧م)، علم اجتماع العمل ،أسس نظرية ودراسات تطبيقية ، التيسير للطباعة،المنيا.

٢-أبو لسين، أحمد المبروك (٢٠١٥م)، اختلالات سوق العمل وانتشار ظاهرة البطالة: تحليل لبعض التجارب والمعالجات الناجحة، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، ع١٣.

٣-أحمد، زينب محمد (٢٠٠٨م)، المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة، دراسة ميدانية على عينة من الشباب في القاهرة الكبري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الداب، قسم اجتماع.

٤- التوم، ماجدولين حسين (٢٠١٧م)، دور الإدارة الإستراتيجية في تنمية الموارد البشرية : دراسة حالة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.

٥-الجزار، فاروق فتحي السيد (٢٠١٨م)، مشكلة البطالة وعلاقتها بالتعليم بمستوياته المختلفة من الأساسي إلى الجامعي: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة،س٥، ع٢,١.

٦-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٦م)، الدليل الإحصائي الثانوي.

٧- الأسمري، مشيب بن غرامة حسن (٢٠١١م)، العمل الحر في مواجهة ظاهرة البطالة: دراسة اجتماعية تحليلية في ضوء بعض التجارب المحلية والعالمية، المعهد الربيعي الدولي الثالث: اليات تمكين الكفاءات في ميداني العمل الاجتماعي والتنمية البشرية: نحو مقاربة بين ثقافية، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، المغرب.

٨-النحاس، صفوت صلاح الدين (٢٠٠٦م)، قضية وطن. البطالة، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والادارة.

٩-الهروشي، خطاب(٢٠١٨م)، قياس وتحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ع٥.

١٠-تقرير عن البطالة في مصر(٢٠١٨م)، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

١١-حسن، سحر أحمد (٢٠١٥م)، مشكلة البطالة وآليات العلاج: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصر وماليزيا بين١٩٩١ و٢٠١٣، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مج٢٢،ع٦٩، ٧٠.

١٢- حسن، هشام أحمد رجاء(٢٠٢٢م)، المشروعات الصغيرة وفرص الحراك الاجتماعي في المجتمع المصري، دراسة ميدانية بمحافظة المنيا، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد.

١٣-حسين، رجب حسن عليوةعلي(٢٠٠٧م)، بطالة المتعلمين في مصر-الأسباب وسبل المواجهة في ضوء بعض التجارب العالمية، التربية المعاصرة.

١٤-خليفة، مني محي الدين محمد (٢٠١١م)، نحو رؤية جديدة لعلاج أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية، المؤتمر السنوي عشر: اثار وسبل، مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، وحدة بحوث الأزمات، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مج٢١.

١٥-سديرة، خالد مسعود(٢٠١٥م)، البعد الاجتماعي لظاهرة البطالة في المجتمع العربي في ظل العولمة: تحليل سوسيولوجي، فكر وإبداع، مصر

١٦- سواهلية، أحمد(٢٠١٨م)، استراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة ماليزيا، مجلة المنتدي للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة ريان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ع٣.

١٧-سليمان، عبير فرحات على (٢٠٠٤م)، دور القطاع الخاص والصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر السنوي التاسع ، إدارة ازمة البطالة وتشغيل الخريجين، جامعة عين شمس، كلية التجارة، وحدة بحوث الأزمات، القاهرة، مج١.

١٨-شاهين، فادي أحمد شحادة(٢٠١٩م)، التجربة التنموية المصرية: محددات النجاح والإخفاق-دراسة مقارنة مع التجربة التنموية الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية-فلسطين.

١٩-صقر، أحمد محي خلف(٢٠١٧م)، العوامل السوسيوثقافية وتأثيرها على الخطط الإستراتيجية لتشغيل الشباب، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الاداب، قسم الاجتماع.

٢٠- عبد الدايم، أحمد مصطفي (٢٠١٣م)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ على معدلات البطالة بالولايات المتحدة الأمريكية: دراسة قياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، مج٤.

٢١-عبد الكريم، البشير(٢٠٠٤م)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات، شمال افريقيا، الجزائر.

٢٢- عطيه، أشرف إبراهيم(٢٠٢١م)، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، تحديات العمل والمواجهة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج٦٣،ع١.

٢٣-علي، على محمد سعيد (٢٠٢٢م)، دور السياسة النقدية في الوصول للمعدل الطبيعي للتضخم في ماليزيا خلال الفترة من٢٠١٩-٢٠٠٠، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع٢.

٢٤-عمر، محمد جميل (٢٠١١م) ، البطالة في سورية: اسبابها وسبل معالجتها مع إشارة خاصة إلى التجربة المصرية في مكافحة البطالة ، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مج١٢،ع٢.

٢٥- علام،سعد طه(٢٠٠٥م)، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد، دمشق.

٢٦-غراب، حمود فاروق محمد(٢٠١٩م)، إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة.

٢٧-محمد،أحمد أمين عثمان (٢٠٢٠م) قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة.

٢٨- مزوري، الطيب (٢٠١٨م)، دراسة قياسية حول بعض المتغيرات الاقتصادية في تخفيض معدل البطالة: دولة ماليزيا أنموذجا، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ع٢.

٢٩-محمد، هبة الله سمير (٢٠١٧م)، دور الاستثمارات البينية العربية في مواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع٢.

٣٠-نبيل، مروة أحمد(٢٠٢٠م)، فاعلية برامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في مواجهة مشكلة البطالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط، كلية التجارة، ع٦٨.

ثانيا: المراجع الاجنبية.

31- Economic Planning Unit(2015), "Eleventh Malaysia Plan 2016-2020: Anchoring growth on People", Prime Ministers Department, Malaysia, 2015.

32- Christopher R. Edington et al(2005), Youth Work: Emerging Perspectives in Youth Development, Sagamore Publishing L.LC. Champaign, Illinois, USA, 2005.

33- Denysenko ,M., Melnyk, A, Shatskaya, Z., & Budiakova, O(2019). International regulatory experience business activity. In S. I. Drobyazko(Ed.), Research and Innovation, New York: Yunona publishing.

34- Resources policy Division(2006), "Malaysia: Enhancing Jop Strategy", Ministry of Human Resources, Putrajaya**. Available at**:http//www.oecd.org/ els/emp/3786570.

35- United States Census Bureau,(2021), What is a Small Business. **Retrieved From**:https://www.census.gov/ library/2021/01/what-is-a-small-business.html?utm campaign=2021 0 119msacos1ccstors&utm-medium=email&utm-source=govdelivery.

36- U.S.Small Business Administration,(2021). Funding programs **. Retrieved from**: https://www.sba.gov/funding-programs.

37- U.S. Department of Labor(2013), "Strategies Plan: Fiscal Years 2014-2014", Washington.